

ما لا يقل عن 557 حالة اعتقال تعسفي في سوريا في أيار 2018

معظمها بهدف التّجنيد

SNHR

SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS

الشبكة السورية لحقوق الإنسان

الثلاثاء 5 حزيران 2018

المحتوى:

أولاً: مقدمة ومنهجية.

ثانياً: ملخص أيار.

ثالثاً: حصيلة حالات الاعتقال التعسفي لدى أطراف النزاع.

رابعاً: أبرز حوادث وحالات الاعتقال التعسفي في أيار.

خامساً: التوصيات.

أولاً: مقدمة ومنهجية:

يتعرّض الأشخاص للاعتقال التعسفي في سوريا بشكل يومي منذ بدء الحراك الشعبي نحو الديمقراطية في آذار/ 2011 إما لأنهم مارسوا حقاً من حقوقهم الأساسية المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان مثل الحق في حرية الرأي والتعبير، أو لأنهم حُرّموا من المثل أمام محاكمة عادلة، فاحتجزوا من غير أن تُصدّر هيئة قضائية مستقلة قراراً باحتجازهم أو توجيه تهم لهم أو تعريضهم لمحاكمة، أو توفير التّواصل مع محامٍ، أو لأنهم احتجزوا بعد انقضاء مدة العقوبة المفروضة عليهم، وغالباً ما يخضع المحتجزون تعسفياً للحبس الانفرادي عدة أشهر وأحياناً سنوات إن لم يكن لأجل غير محدّد في مراكز الاحتجاز الرسمية وغير الرسمية. والاحتجاز بحِدِّ ذاته لا يُشكّل انتهاكاً لحقوق الإنسان إلى أن يُصبح تعسفياً، كما تنصُّ الصكوك الدولية كالإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المادة 9 (1) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية فقد نصّت "لكل فرد حق في الحرية وفي الأمان على شخصه ولا يجوز حرمان أحد من حريته إلا لأسباب ينص عليها القانون".

لا يكاد يمرُّ يوم من دون أن تُسجّل حادثة اعتقال تعسفي، وقد كان النّظام السوري أوّل أطراف النزاع ممارسة لهذا الانتهاك بشكل ممنهج ضدّ مختلف أطياف الشعب السوري، وقد اتّبع النظام السوري أساليب مافيوية، فمعظم حوادث الاعتقال تتمُّ من دون مذكرة قضائية لدى مرور الضحية من نقطة تفتيش أو أثناء عمليات المداهمة، ويتعرّض المعتقل للتعذيب منذ اللحظة الأولى لاعتقاله، ويُحرّم من التواصل مع عائلته أو محاميه. كما تُنكر السلطات قيامها بعمليات الاعتقال التعسفي ويتحول معظم المعتقلين إلى محتفين قسرياً.



يُعتبر النظام السوري مسؤولاً عمّا لا يقل عن 87% من حصيلة الاعتقالات التّعسفية المسجلة لدينا، وغالباً لا تتمكّن عائلات الضحايا من تحديد الجهة التي قامت بالاعتقال بدقة، لأنه عدا عن أفرع الأمن الأربعة الرئيسة وما يتشعب عنها، تمتلك جميع القوات المتحالفة مع النظام السوري (الميليشيات الإيرانية، حزب الله اللبناني، وغيرها) صلاحية الاعتقال والتّعذيب والإخفاء القسري.

وعلى الرغم من جميع المفاوضات والاتفاقيات وبيانات وقف الأعمال العدائية، التي شهدها النزاع السوري إلّا أنّنا نرى أنّ قضية المعتقلين تكاد تكون المعضلة الوحيدة التي لم يحدث فيها أيّ تقدّم يُذكر، وفي هذه القضية تحديداً فإننا نوصي بالتالي: أولاً: يجب أن تتوقف فوراً عمليات الاعتقال التّعسفي والإخفاء القسري التي مازالت مستمرة حتى الآن بحسب هذا التقرير الشهري للشبكة السورية لحقوق الإنسان، ويجب الكشف عن مصير جميع المعتقلين والمختفين قسرياً، والسماح لأهلهم بزيارتهم فوراً.

ثانياً: الإفراج دون أي شرط عن جميع المعتقلين الذين تم احتجازهم لمجرد ممارسة حقوقهم السياسية والمدنية، وإطلاق سراح كافة النساء والأطفال، والتوقف عن اتخاذهم رهائن حرب.

ثالثاً: منح المراقبين الدوليين المستقلين من قبيل أعضاء لجنة التحقيق الدولية المستقلة التي شكلتها الأمم المتحدة بشأن الجمهورية العربية السورية، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، زيارة مراكز الاحتجاز النظامية وغير النظامية كافة، دون ترتيب مسبق، ودون أي قيد أو شرط.

رابعاً: تشكيل لجنة أممية لمراقبة إطلاق سراح المعتقلين بشكل دوري وفق جدول زمني يُطلب من جميع الجهات التي تحتجزهم، وبشكل رئيس من الحكومة السورية التي تحتجز 87% من مجموع المعتقلين.

خامساً: إيقاف الأحكام الصادرة عن المحاكم العسكرية الميدانية ومحاكم قضايا الإرهاب وإلغاؤها لمخالفتها التشريعات المحليّة والدولية وضمانات المحاكمة العادلة.

منهجية:

يوتق التقرير حصيلة عمليات الاعتقال التّعسفي من قبل أطراف النزاع في أيار، كما يرصد أبرز نقاط المداهمة والتفتيش، التي نتج عنها حجز للحرية، ويستعرض أبرز الحالات الفردية وحوادث الاعتقال التّعسفي التي حصلت في أيار. يلتزم فريق الشبكة السورية لحقوق الإنسان بمعايير دقيقة لتحديد حادثة الاعتقال التّعسفي، وتجنّب تسجيل الحوادث المختلفة للحجز والحبس والحرمان من الحرية مُستنداً بذلك إلى أحكام القوانين الدوليّة ومجموعة المبادئ المتعلقة بالاعتقال التّعسفي السّالفة الذكر. ويقوم قسم المعتقلين والمختفين قسراً في الشبكة السورية لحقوق الإنسان بتسجيل حالات الاعتقال



التي يحصل عليها من مصادر مُتعددة مثل: ذوي الضحايا وأعضاء الشبكة السورية لحقوق الإنسان في المحافظات السورية، ونشطاء محليين متعاونين، ومعتقلين سابقين، ثمَّ يقوم بمحاولات كثيفة للتواصل مع عائلات المعتقلين والمختفين، والمقربين منهم، والنَّاجين من الاعتقال؛ بهدف جميع أكبر قدر ممكن من المعلومات والمعطيات، في ظلِّ عمل ضمن تحديات فوق اعتيادية وغاية في التَّعقيد، كما نسجل روايات الشهود، ونقوم بتتبع حالات الاعتقال وتحديثها بشكل مستمر لمعرفة مصير المعتقل ومكان احتجازه وظروف اعتقاله.

تواجه الشبكة السورية لحقوق الإنسان تحديات إضافية في عمليات توثيق المعتقلين اليومية والمستمرة منذ عام 2011 حتى الآن، ومن أبرزها خوف كثير من الأهالي من التَّعاون ونشر خبر اعتقال أبنائهم وتوثيقه، حتى لو كان بشكل سري، وبشكل خاص في حال كون المعتقلة أنثى، وذلك لاعتقاد سائد في المجتمع السوري أن ذلك سوف يُعرِّضهم لمزيد من الخطر والتَّعذيب، وبدلاً من ذلك تبدأ المفاوضات مع الجهات الأمنية التي غالباً ما تقوم بعملية ابتزاز للأهالي قد تصل في بعض الأحيان إلى آلاف الدولارات، وعلى الرَّغم من امتلاك الشبكة السورية لحقوق الإنسان قوائم تتجاوز الـ 140850 شخص بينهم نساء وأطفال، إلا أننا نؤكد أن تقديراتنا تُشير إلى أنَّ أعداد المعتقلين تفوق حاجز الـ 215 ألف معتقل.

ومما رسَّخ قناعة تامة لدى المجتمع السوري من عدم جدوى التعاون في عمليات التوثيق، هو عدم تمكن المجتمع الدولي والأمم المتحدة بكافة مؤسساتها من الضغط على السلطات السورية للإفراج عن حالة واحدة فقط، (بمن فيهم من انتهت محكومياتهم)، حتى لو كان معتقل رأي، بل إنَّ حالات الإفراج تمَّ معظمها ضمن صفقات تبادل مع المعارضة المسلحة.

لا تشمل حصيلة المعتقلين المدرجة في التقرير المحتجزون على خلفيات جنائية، وتشمل حالات الاعتقال على خلفية النزاع المسلح الداخلي، وبشكل رئيس بسبب النشاط المعارض لسلطة الحكم، ويعود ارتفاع أعداد المعتقلين إلى عدة أسباب من أبرزها:

- كثير من المعتقلين لم يتم اعتقالهم لجرمة قاموا بارتكابها، بل بسبب نشاط أقربائهم في فصائل المعارضة المسلحة، أو بسبب تقديم مساعدة إنسانية.

- أغلب حالات الاعتقال تتمُّ بشكل عشوائي وبحق أناس لا تربطهم علاقة بالحراك الشعبي أو الإغاثي أو حتى العسكري.
- إن النظام السوري يستمر باحتجاز الآلاف من المعتقلين على الرغم من صدور أوامر قضائية بالإفراج عنهم، رغم كل ما يعاينه القضاء من بيروقراطية وترهل وبطء وفساد.
- سيطرة النظام السوري على المناطق الجغرافية ذات الكثافة السكانية المرتفعة كمراكز المدن الرئيسة وممارسته المنهجية لعمليات الاعتقال العشوائي بحق المدنيين من سكان هذه المناطق.



- تعدُّ الجهات المخولة بعمليات الاعتقال والتَّابعة للنظام السوري وقيامها بعمليات الاعتقال التَّعسفي دون الرجوع إلى القوات الحكومية أو الجهات القضائية التابعة لها، واحتفاظ هذه الجهات بمعتقلات خاصة بها لا تخضع لأي رقابة قضائية من الجهات الحكومية ولا يُعامل المعتقلون في مراكز الاحتجاز هذه وفق القوانين السورية المنصوص عليها.
- الانتشار الواسع لعمليات الاعتقال بدافع الابتزاز المادي أو بدوافع طائفية، وبشكل خاص في المناطق غير المستقرة أمنياً، التي لا تخضع لسيطرة جهة معينة أو تخضع لسيطرة عدة جهات وتشهد نزاعاً مستمراً، ما أسفر عن نشوء ميليشيات مسلحة محليّة لا تتبع لجهة محددة يُمكن متابعتها.

ثانياً: ملخص أيار:

استمرَّت قوات النظام السوري في أيار بسياسة الاعتقال التَّعسفي بهدف التَّجنيد بشكل رئيس، واستهدفت الشباب والطلاب الجامعيين والموظفين الحكوميين عبر حملات دهم واعتقال في الجامعات والأسواق العامة وأماكن التَّجمعات السكَّانية، بشكل خاص في محافظتي حماة ودمشق. رصدنا في أيار أيضاً حملات اعتقال موسَّعة شَنَّها النظام السوري؛ استهدفت أبناء منطقة الغوطة الشرقية ممن يُقيمون في مراكز الإيواء الجماعي بالقرب من مدينة دمشق. كما قام تنظيم داعش في أيار بعمليات اعتقال استهدفت عناصر من فصائل في المعارضة المسلحة أو أقربائهم، وشملت هذه الاعتقالات أيضاً المدنيين المخالفين لتعليمات التنظيم، وتركَّزت هذه الاعتقالات في محافظتي درعا وريف دمشق. قوات الإدارة الذاتية (بشكل رئيس قوات حزب الاتحاد الديمقراطي - فرع حزب العمال الكردستاني) استمرَّت في أيار بسياسة الاعتقال التَّعسفي بهدف التَّجنيد القسري، ولم تستثن عمليات الاعتقال هذه الأطفال والسيدات، وتركَّزت في محافظتي الحسكة والرققة.

ثالثاً: حصيلة حالات الاعتقال التَّعسفي لدى أطراف النزاع:

ألف: حصيلة حالات الاعتقال التَّعسفي منذ بداية عام 2018:

وثَّقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان 3415 حالة اعتقال تعسفي على يد الأطراف الرئيسة الفاعلة في سوريا منذ مطلع عام 2018 حتى حزيران من العام ذاته. توزَّعت على النحو التالي:



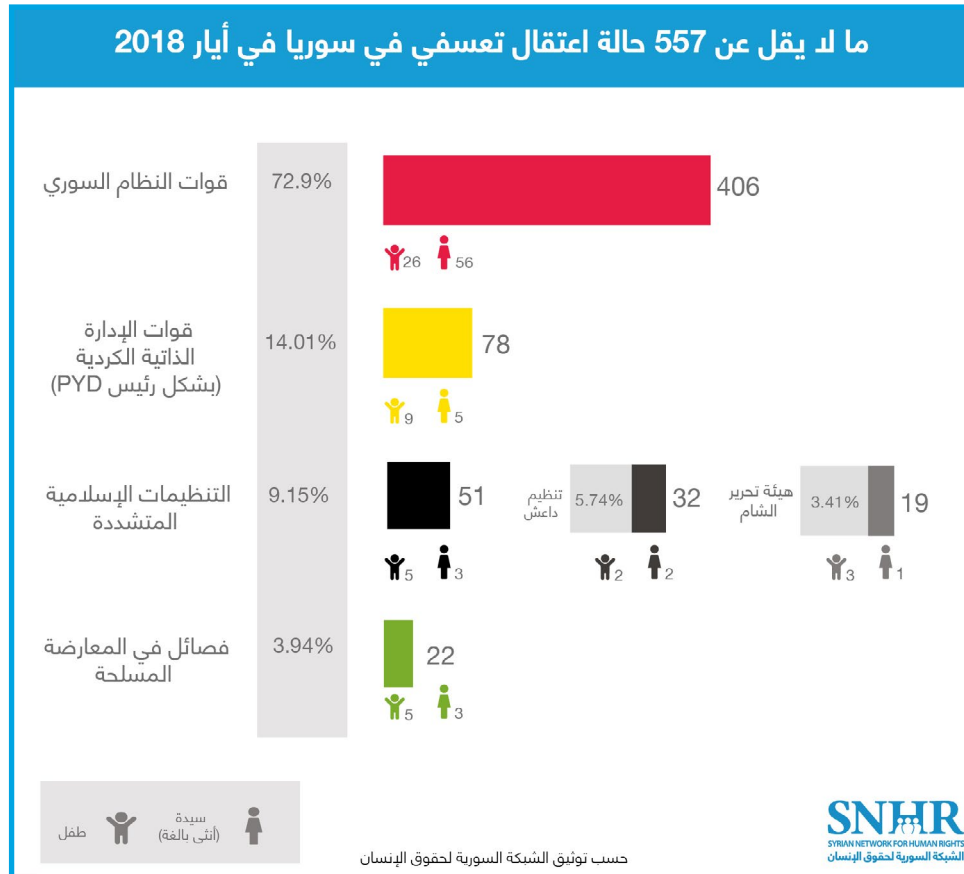
snhr info@sn4hr.org

www.sn4hr.org

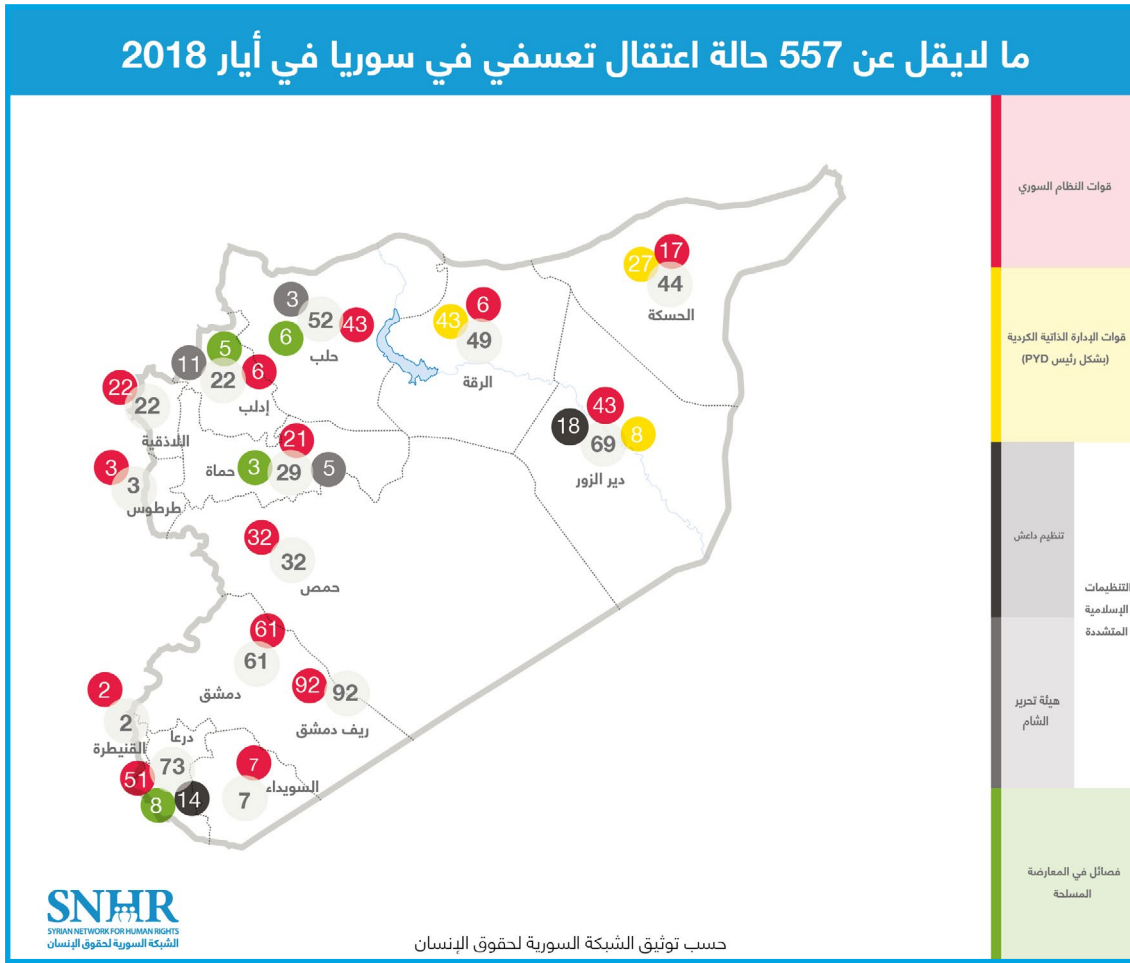


باء: حصيلة حالات الاعتقال التعسفي في أيار:

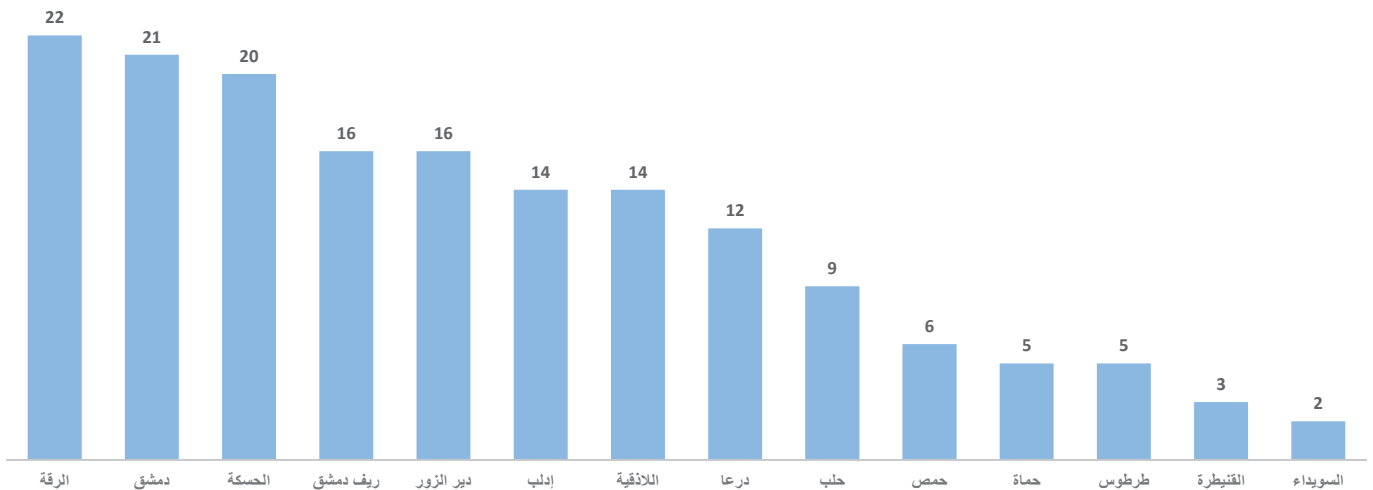
وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان ما لا يقل عن 557 حالة اعتقال تعسفي في سوريا في أيار، توزعت حسب الجهات الرئيسية الفاعلة على النحو التالي:



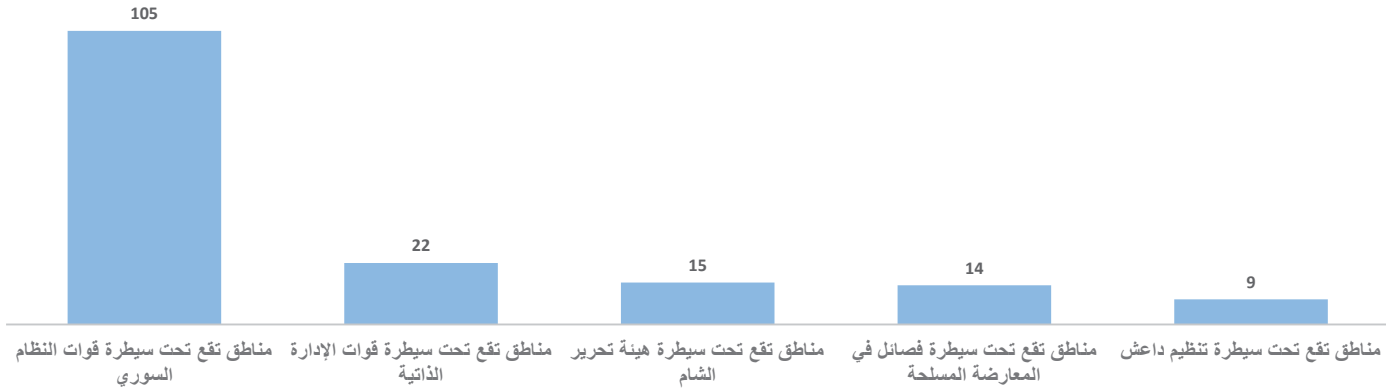
تُظهر الخريطة التالية توزُّع حالات الاعتقال التّعسفي في أيار على المحافظات السورية حسب الأطراف الرئيسة الفاعلة:



كما وثّقنا ما لا يقل عن 165 نقطة مدهامة وتفتيش في أيار نتج عنها حجز للحرية، توزّعت على المحافظات على النحو التالي:



توزعت حصيلة نقاط المداهمة والتفتيش حسب الجهات المسؤولة عنها على النحو التالي:



رابعاً: أبرز حالات وحوادث الاعتقال التعسفي في أيار:

ألف: قوات النظام السوري (الجيش، الأمن، الميليشيات المحلية):

أبرز الحوادث:

الخميس 3/ أيار/ 2018، قامت قوات النظام السوري بحملة دهم واعتقالات في بلدة دير البخت شمال غرب محافظة درعا، تم توثيق اعتقال 8 مدنيين واقتيادهم إلى جهة مجهولة.

السبت 5/ أيار/ 2018، اعتقلت قوات النظام السوري 3 مدنيين، من أبناء منطقة الغوطة الشرقية شرق محافظة ريف دمشق، لدى مرورهم من إحدى نقاط التفتيش التابعة لها في ضاحية قدسيا غرب محافظة دمشق، واقتادتهم إلى جهة مجهولة.

الثلاثاء 29/ أيار/ 2018، اعتقلت قوات النظام السوري سيدتين من أبناء مدينة العشارة شرق محافظة دير الزور، لدى مرورهما من إحدى نقاط التفتيش التابعة لها في مدينة العشارة، واقتادتهما إلى جهة مجهولة.

أبرز الحالات:

المهندس أحمد السعيد، من أبناء مدينة السلمية شرق محافظة حماة، الأحد 28/ أيار/ 2018، اعتقلته قوات النظام السوري لدى مروره من نقطة تفتيش تابعة لها في مدينة حماة، واقتادته إلى فرع الأمن العسكري في مدينة حماة، ولا يزال مصيره مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهله أيضاً.



snhr info@sn4hr.org

www.sn4hr.org

7

السيدة هيام الغضيب، من أبناء مدينة العشارة شرق محافظة دير الزور، الثلاثاء 29/ أيار/ 2018 اعتقلتها قوات النظام السوري لدى مرورها من نقطة تفتيش تابعة لها في مدينة العشارة، ولا يزال مصيرها مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهلها أيضاً.

السيدة خلود العلو، من أبناء مدينة العشارة بريف محافظة دير الزور الشرقي، الثلاثاء 29/ أيار/ 2018 اعتقلتها قوات النظام السوري لدى مرورها من نقطة تفتيش تابعة لها في مدينة العشارة، ولا يزال مصيرها مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهلها أيضاً.

باء: فصائل في المعارضة المسلحة:

أبرز الحالات:



الدكتور لازكين صالح

لازكين صالح، طبيب قلبية، من أبناء مدينة عفرين بريف محافظة حلب الشمالي، الثلاثاء 29/ أيار/ 2018، اعتقلته عناصر مسلحة تنتمي إلى فرقة السلطان مراد التابعة لفصائل المعارضة المسلحة، من مكان وجوده في مدينة عفرين، ولا يزال مصيره مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهله أيضاً.

تاء: قوات الإدارة الذاتية (بشكل رئيس قوات حزب الاتحاد الديمقراطي - فرع حزب العمال الكردستاني):

أبرز الحوادث:

الخميس 26/ أيار/ 2018، قامت قوات الإدارة الذاتية بحملة دهم واعتقالات في مخيم السّد جنوب محافظة الحسكة، تمّ توثيق اعتقال 20 مدني من أبناء مدينة دير الزور، واقتيادهم إلى جهة مجهولة.

الأحد 22/ أيار/ 2018، قامت قوات الإدارة الذاتية بحملة دهم واعتقالات في بلدة ذبيان شرق محافظة دير الزور، تمّ توثيق اعتقال 7 مدنيين، واقتيادهم إلى جهة مجهولة.

الجمعة 20/ أيار/ 2018، قامت قوات الإدارة الذاتية بحملة دهم واعتقالات بهدف التجنيد القسري في حي الناصرة غرب مدينة الحسكة، تمّ توثيق اعتقال 3 مدنيين، واقتيادهم إلى جهة مجهولة.



أبرز الحالات:

الطفلة ناريمان يوسف كلش، من أبناء مدينة القامشلي بريف محافظة الحسكة الشمالي، تبلغ من العمر 17 عاماً، الثلاثاء 15/ أيار/ 2018، اعتقلتها قوات الإدارة الذاتية من مكان وجودها في مدينة القامشلي، ولا يزال مصيرها مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهلها أيضاً.

السيدة صباح محمود الحمد، من أبناء قرية جهفة عدوان بريف محافظة الحسكة الشمالي، تبلغ من العمر 26 عاماً، السبت 19/ أيار/ 2018، اعتقلتها قوات الإدارة الذاتية من مكان وجودها في قرية جهفة عدوان، ولا يزال مصيرها مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهلها أيضاً.

خامساً: التوصيات:

إلى مجلس الأمن الدولي:

لا بدّ من متابعة تنفيذ القرارات 2042 الصادر بتاريخ 14/ نيسان/ 2012، و2043 الصادر بتاريخ 21/ نيسان/ 2012، و2139 الصادر بتاريخ 22/ شباط/ 2014، والقاضي بوضع حدّ للاختفاء القسري.

إلى مجلس حقوق الإنسان:

- متابعة قضية المعتقلين والمختفين قسرياً في سوريا وتسليط الضوء عليها في الاجتماعات السنوية الدورية كافة.
- التعاون والتّسيق مع منظمات حقوق الإنسان المحلية الفاعلة في سوريا.

إلى لجنة التحقيق الدولية المستقلة COI:

فتح تحقيقات في الحالات الواردة في هذا التقرير والتّقارير السّابقة، والشبكة السورية لحقوق الإنسان على استعداد للتّعاون والتزويد بمزيد من الأدلة والتّفاصيل.

إلى الآلية الدولية المحايدة المستقلة IIIM:

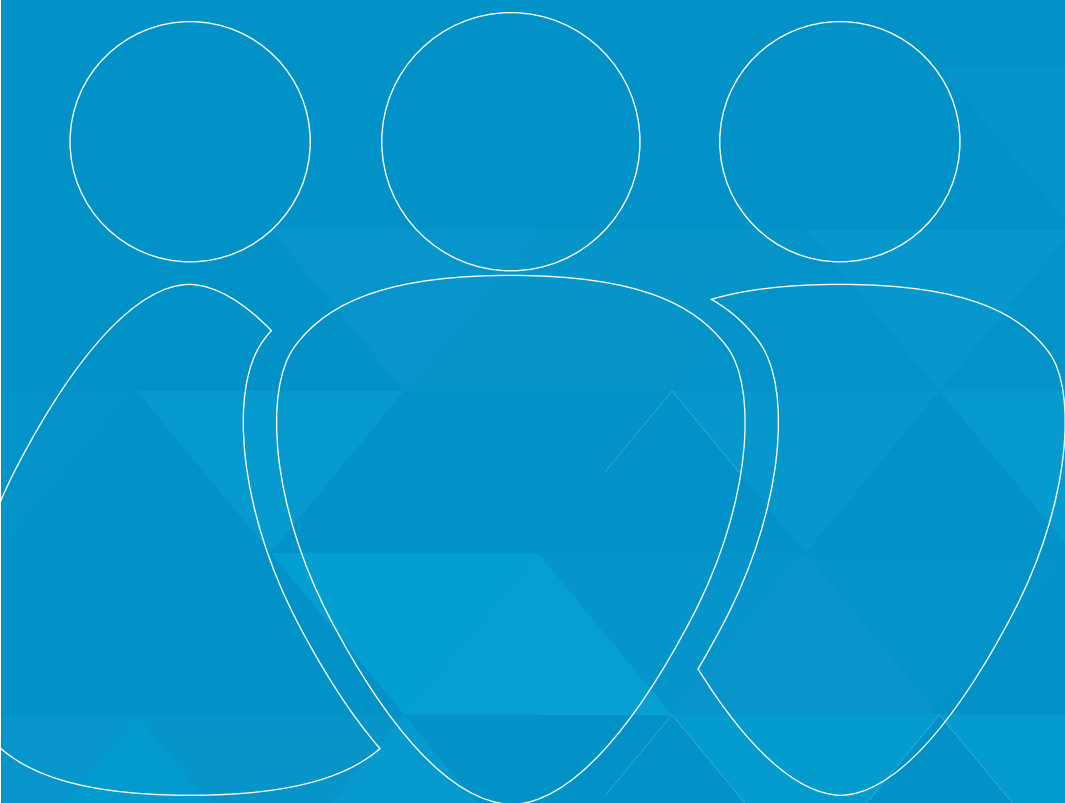
النّظر في الحوادث الواردة في هذا التقرير والتّقارير السّابقة، والشبكة السورية لحقوق الإنسان على استعداد للتّعاون والتزويد بمزيد من الأدلة والتّفاصيل.



إلى الأمم المتحدة والأطراف الضامنة لمخادئات أستانة:

- يجب تشكيل لجنة خاصة حيادية لمراقبة حالات الإخفاء القسري، والتّقدم في عملية الكشف عن مصير 86 ألف مفقود في سوريا، 87 % منهم لدى النظام السوري.
- البدء الفوري بالضغط على الأطراف جميعاً من أجل الكشف الفوري عن سجلات المعتقلين لديها، وفق جدول زمني وفي تلك الأثناء لا بُدَّ من التّصريح الفوري عن أماكن احتجازهم والسّماح للمنظمات الإنسانية واللجنة الدولية للصليب الأحمر بزيارتهم مباشرة.
- إطلاق سراح الأطفال والنساء والتّوقف عن اتخاذ الأسر والأصدقاء رهائن حرب.
- نطلب من مسؤول ملف المعتقلين الجديد في مكتب المبعوث الأممي أن يُدرج قضية المعتقلين في اجتماعات جنيف المقبلة، فهي تمُّ السوريين أكثر من قضايا بعيدة يمكن التّباحث فيها لاحقاً بشكل تشاركي بين الأطراف بعد التوافق السياسي، كالدستور.





@snhr



Info@sn4hr.org

www.sn4hr.org

